حرب التيغراي وتأثيراتها على توازنات القوى الإقليمية

أ.د. حمدي عبد الرحمن حسن
أستاذ العلوم السياسية بجامعتي زايد والقاهرة.

تُعدّ «حرب التيغراي»- بشكلٍ عام- جزءاً من نفس موضوعات الجدل الذي سيطر على الخطاب السياسي الإثيوبي منذ تأسيس الدولة الإمبراطورية: هل إثيوبيا حقاً دولة استثنائية يجب أن تُحكم بطريقةٍ أكثر مركزية من خلال فرض الهوية الثقافية الأمهرية، أو من الأنسب أن تُحكم بطريقةٍ لا مركزية باعتبارها دولة متعددة الأعراق واللغات؟

ولعل العامل الرئيس الآخر الذي يُعقّد هذا الصراع هو دور القوى الخارجية، التي تقف عاجزة عن فهم الجذور التاريخية العميقة للانقسامات الحالية في المجتمع الإثيوبي، فالنزاعات السياسية في إثيوبيا تُعبّر عن أسباب

هيكلية وتاريخية، وتتطلب تقييمات محايدة ومقاربات طويلة الأمد لتسويتها، ومع ذلك؛ فإن السياسات الخارجية الغربية تجـاه إثيوبيا كانت موجهة نحو حلول قصيرة الأجل تتجاهل المشاكل الأساسية[1].

لقـد مثلت إثيوبيا مركزاً إقليمياً مهماً في الصراع على النفوذ والسـلطة في منطقة القـرن الإفريقي وما وراءها، وأصبحت إثيوبيا، بمواردها الطبيعية، وعدد سـكانها الذي يبلغ نحو ١١٠ مليون نسـمة، وجيشـها المجهز جيداً، قوة إفريقية لا يمكن تجاهلها، حيث أضحت في الأدبيات الغربية تجسد قصة الصعود الإفريقي.

علاوةً على ذلك؛ تستضيف عاصمتها (أديس أبابا) مقر الاتحاد الإفريقي، وهـي واحدة من الدول الإفريقية القليلة التي لم يتم استعمارها أبداً[2]، وفقاً لذلك؛ لعبت إثيوبيا دوراً كبيراً في السياسة الإفريقية وشبه الإقليمية.

وخلال معظم سنوات العقد الماضي؛ تمكنت الحكومات الإثيوبية المتعاقبـة من التعامل مع ديناميات السياسـات الإقليمية والعالميـة المتغيرة، من خلال الحفاظ على نمط من العلاقات المتوازنة مع الجهات الجيوسياسـية الفاعلة. على المسـتوى العالمـي؛ كانت إثيوبيا- ولا تـزال- حليفاً مهمـاً للولايات المتحـدة، بينما تمتلك الصيـن أكبر قدر من الاسـتثمارات الأجنبية المباشـرة في إثيوبيا. أما على المستوى الإقليمي؛ فقد تجنبت إثيوبيا التورط في سياسات القوة المتقلبة في منطقة الشرق الأوسط، إذ على الرغم من التنافس الإقليمي تقدّم القوى الإقليمية الكبرى، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتركيا، لإثيوبيا مسـاعدات مالية واستثمارات خاصة عبر مجالات متعددة، ولا سيما قطاعها الزراعي المهم.

ولا شـك بأن الصراع الممتد في إقليم التيغراي سوف يمثل تحدياً مهماً لاستراتيجية إثيوبيا في تحقيق التوازن بين مصالح القوى الخارجية وحاجتها إلى الاسـتثمار المحلي. في الوقت نفسـه؛ سـتقدم الحـرب فرصاً جديـدة لهذه القوى الخارجية من أجـل تعزيز علاقتها مع رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد. ومع ذلك؛ فإن استمرار الصراع المسلح مـن خلال نهج حرب العصابات قـد يفضي إلى زيادة عدم استقرار إثيوبيا ومحيطها الإقليمي.

وعليه؛ تحاول هذه الدراسـة، من خلال أدوات المنهج الكيفي، وتحليل البيانـات المتاحة، فهم طبيعة الصراع في إقليم التيغراي وانعكاساته الإقليمية، من خلال ثلاثة محاور رئيسية، وخاتمة:

(١) صراع التيغراي كتعبير عن أزمة بناء الدولة.

(٢) أسـباب حـرب التيغـراي: تصـادم الـرؤى والأيديولوجيات.

(٣) حرب التيغراي وقضايا الأمن والاستقرار في القرن الإفريقي.

الخاتمة: مسارات المستقبل.

أولاً: صراع التيغراي كتعبير عن أزمة بناء الدولة:

إن الصراع الحالي في إقليم التيغراي هو أحدث معركة في سلسلةٍ من الحروب طويلة الأمد حول هوية البلاد كدولة

(١) لعل من المفيد في هذا السياق، من أجل تبديد الأساطير والكليشيهات المحيطة بالتصورات المعاصرة لإثيوبيا، مراجعة بعض الدراسات المهمة حول التاريخ والسياسة والثقافة الحديثة للبلاد، ومن ذلك:
Prunier, G., & Ficquet, E. (2015). Understanding contemporary Ethiopia. London: Hurst & Company, Markakis, J. (1989). Nationalities and the state in Ethiopia. Third World Quarterly, 11(4), and Mulugeta, D. (2020). The everyday 130-118 state in Africa: Governance practices and state .ideas in Ethiopia. Taylor & Francis Group

(٢) إن دراسـة إثيوبيا محملة بعدد كبير من الأساطير، فالموروثات التاريخية تضفي عليها مسحة استثنائية، حيث تبرز في المخيّل العام: قصص تابوت العهد، وسليمان- عليه السلام-، وملكة سبأ، و الشخصيات الإمبراطورية التي جسدها منليك الثاني وهيلي سيلاسي الأول، وبقاء البلاد محتفظة باستقلالها خلال فترة الإمبريالية الأوروبية في إفريقيا. ومع ذلك؛ يتذكر عامة الناس أيضاً صور المجاعات والصراعات المتكررة، التي غالباً ما تؤثر بشكل ما على صورة الدولة في إفريقيا. أفضى ذلك كله إلى وجود صورة تُضخّم الذات الإثيوبية في أذهان الجمهور، وغالباً ما تميل إلى أن تكون متضخمة في أذهان الإثيوبيين أنفسهم، الذين يؤمنون بالمسحة الأسطورية لوطنهم الأم. وهكذا أضحت الاستثنائية الإثيوبية أحد مفاتيح فهم الشخصية الإثيوبية. انظر في تفصيلات ذلك: المرجع السابق، ص٢٣.

موحـــدة أو فيدرالية. طبقاً لما توصل إليه جون ماركاكيس؛ فإن إشـــكالية إثيوبيا الكبرى تكمن في كونها مشـــروع غير مكتمل لبناء الدولة، إذ إنه على الرغم من التحولات الثورية، التي شـــهدها الإثيوبيون، على مرّ السنين، فإن العلاقة غير المتكافئة بين المركز والأطراف لا تزال دون تغيير جوهري، وهي تشكل بيت الداء.

لا تـــزال إثيوبيا تعاني من وجـــود التفاوتات التاريخية التي أحدثتها مراكز القوى الحاكمة من جهة، والمشـــكلات التـــي تعاني منها مجتمعات الأراضي المنخفضة في مناطق الأطراف، والتي نـــادراً ما تم دمجها في الدولة الوطنية من جهة أخرى.

يتألف تاريخ الدولة الحديثة في إثيوبيا من ثلاثة مراحل متمايزة، وإن كانت متداخلة، ابتداءً من مملكة أكســـوم، تمتد الأولى من أواخر تسعينيات القرن التاسع عشر إلى منتصف الســـبعينيات من القرن الماضـــي، والثانية من عام ١٩٧٤م إلـــى عـــام ١٩٩١م، والثالثة من عـــام ١٩٩١م حتى ٢٠١٨م؛ وهو ما يعكس في الممارسة السياسية ثلاثة أنظمة متباينة للحكم[١].

تأسســـت الدولـــة الإثيوبية الحديثة علـــى يد الطبقة الحاكمـــة الأمهرية بوصفهـــا دولة إمبراطوريـــة في نهاية القرن التاســـع عشـــر، وقد تزامنت عملية تشـــكيل الدولة هـــذه مع مرحلة التكالب الدولي على إفريقيا من قِبل القوى الاســـتعمارية الأوروبية، حيث قام الإمبراطور منليك الثاني (الـــذي حكم من ١٨٨٩م إلى ١٩١٣م) بتوســـيع مملكته؛ من خلال غزو عدد كبير من الشـــعوب ذات الثقافات المتنوعة. تـــم قهر الأورومو (الجماعة العرقية الأكثر عدداً في البلاد، والصوماليين، وعشـــرات الجماعـــات العرقية الأخرى التي تشكل إثيوبيا اليوم (انظر: جدول ١).

ونظراً لأن العديد من المجموعات الصغيرة والرعوية كانت تُدار من خلال نظام غير مباشر يستخدم السلطات التقليدية، فقد حاول المركز دون جـــدوى تعزيز التكامـــل الوطني من خلال فرض سياسة الاستيعاب الثقافي. ومثل سابقتها؛ قامت الديكتاتورية العســـكرية التي تبنت النهج الاشتراكي، وأعقبت الفترة الإمبراطورية بتعزيز سلطة المركز من خلال الاعتماد على زمرة من الكوادر الحزبية المحلية[٢].

ومع ذلك؛ لم تستطع احتواء حركات التمرد المختلفة، التي سعت إما إلى الحكم الذاتي وإما إلى الاستقلال، والتي تمكنت في نهاية المطاف من الإطاحة بالحكم العسكري في عام ١٩٩١م، وتبنت الجبهة الحاكمة الجديدة بزعامة التيغراي نظاماً من الفيدرالية، يمنح قدراً أكبر من الحكم الذاتي للعديد من المجموعات العرقية واللغوية، ولكن دون التنازل عن السلطة[٣].

جدول (١):

الجماعات الإثنية والدينية في إثيوبيا:

الجماعات الإثنية	٪ من إجمالي السكان	الجماعات الدينية	٪ من إجمالي السكان
أورومو	٣٤,٥	الأرثوذكسية	٤٣,٥
أمهرا	٢٦,٩	الإسلام	٣٣,٩
الصوماليون	٦,٢	البروتستانتية	١٨,٦
التيغراي	٦,١	المعتقدات التقليدية	٢,٦
سيداما	٤	الكاثوليكية	٠,٧

(١) John Markakis. (2013). Ethiopia: the last two frontiers, Oxford: James Currey.

(٢) Tariku, A. (2020). State and society relations from 1974 to 1991: A case of southwestern Ethiopia. Social Identities, 26(5), pp. 624-641.

(٣) Aalen, L. (2020). The revolutionary democracy of Ethiopia: A wartime ideology both shaping and shaped by peacetime policy needs. Government and Opposition (London), 55(4), pp. 653-668.

كوراج	٢,٥		
ولايتا	٢,٣		
هداية	١,٧	أخرى	٠,٧
عفر	١,٧		
أخرى	١٤,١		

المصدر- بتصرف:
Mohajan , Haradhan Kumar (2013). Ethiopia: A socio-economic study, Journal of Business Management and Administration Vol. 1(5), pp.59-74.

ابتداءً من عام ٢٠١٦م؛ أدت انتفاضة شعبية، وخاصة في منطقة أوروميا وأمهرة، إلى دفع البلاد إلى حافة الانهيار. ولتجنب تفكك الدولة الإثيوبية؛ وافق مهندسو الإصلاح على أن يتولى الحزب الحاكم نفسه مهمة الاصلاح الداخلي من خلال تقديم وجوه جديدة. وبالفعل تم انتخاب «أبي أحمد» عام ٢٠١٨م بوصفه زعيماً للتحالف الحاكم ورئيساً للوزراء، وهو ما بعث الأمل في بداية أخرى مغايرة للبدايات الخاطئة السابقة[١]. ومع ذلك؛ أخفق رئيس الوزراء في التوفيق بين النخب السياسية والأمنية والاقتصادية التيغرانية، وفي إعادة دمجها في الهيكل الحاكم، ومن ثَم شعروا بالحرمان والاستهداف. وأدى غياب الثقة بين الحكومة الفيدرالية والنخب التيغرانية إلى تعقيد العلاقة الهشة، والتي انتهت بتورط البلاد في صراع مسلح.

لقد كان أبي احمد في البداية بطل قومية الأوروموـ، يقول في ذلك: «الأوروموـ لا يعرفون فقط كيف يقودون أمة؛ ولكن أيضاً كيف يقومون ببنائها، يمكننا معاً بناء شرق إفريقيا، بل وإفريقيا بأكملها، لا يمكن لأي قوة على الأرض أن تمنعنا من القيام بذلك»[٢]. وعليه؛ بدأت نخب الأوروموـ في التفكير في أنفسهم بأنهم ليسوا فقط منقذين لإثيوبيا، ولكنهم أيضاً منقذون لمنطقة القرن الإفريقي. بيد أنه سرعان ما تبددت آمالهم بسرعة بعد مقتل المغني الشهير «هاشالو هونديسا»، واعتقال «جوهر محمد»، وهو أبرز خصوم أبي أحمد السياسيين.

انتقل أبي أحمد عندئذ إلى معسكر الأمهرا، الذي يناهض مفهوم الفيدرالية العرقية.

ثانيا: أسباب حرب التيغراي: تصادم الرؤى والأيديولوجيات:

في يوم ٤ أكتوبر ٢٠٢٠م؛ اتهم رئيس الوزراء أبي أحمد الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي بمهاجمة معسكر القيادة الشمالية ومحاولة نهب الأسلحة والمعدات العسكرية، وقال: «إن قواتنا الدفاعية... صدرت لها أوامر بتنفيذ مهمتها لإنقاذ البلاد، حيث تم تجاوز النقطة الأخيرة من الخط الأحمر، وسوف يتم استخدام القوة كإجراءٍ أخير لإنقاذ الشعب والبلد»[٣].

وقد تم التصعيد من خلال قطع كل وسائل النقل والاتصال بإقليم التيغراي، وفرض حالة الطوارئ لمدة ستة أشهر في المنطقة، بالإضافة إلى استبدال حكومة الإقليم بإدارة معيَّنة من قِبل السلطة الفيدرالية. وبالنظر إلى حالة موت السياسة ورفض الطرفين الاعتراف بشرعية الآخر؛ فإننا أمام حالة من الصراع العنيف الممتد التي قد تهدد بنية الاتحاد الإثيوبي نفسه.

إن خيار الحرب غير الرشيد يمكن أن يؤدي إلى إنهاك الدولة الإثيوبية التي تعرضت بالفعل للعديد من التحديات السياسية الخطيرة، ويمكن أن تؤثر أيضاً على أمن واستقرار منطقة القرن الإفريقي وما وراءها.

وعلى الرغم من أن التيغراي يمثلون نحو ٦٪ فقط من إجمالي عدد سكان إثيوبيا، فإنهم يحتفظون بقوات عسكرية

(١) Desalegn, B. (2019). Analysis on the Current Ethiopian Politics by the Name of "Medemer". Journal of Political Science Public Affairs 7: 364.

(٢) Hassen, Ahmed (2021). Is Ethiopia coming together or falling apart? Ethiopia Insight. https://www.ethiopia-insight.com/2021/18/01/is-ethiopia-coming-together-or-falling-apart/ Accessed on January 23, 2021.

(٣) Gebre , Samuel and Simon Marks (2021). Ethiopia Risks Descent Into Civil War as Tensions Flare, https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-11-04/ethiopia-prime-minister-orders-army-to-respond-to-tigray-attacks Accessed on January 23, 2021.

مدربــة ومنظمة بشــكل جيد، حيــث يبلغ قوامهــا- وفقاً لتقديرات مجموعة الأزمات الدولية- ٢٥٠ ألف شخص.

وقد اســتفادت الجبهة الشــعبية لتحرير تيغراي، التي سيطرت على الائتلاف الحاكم في إثيوبيا لعقود من الزمن، من وجودها في السلطة لتعزيز مكانتها الاستراتيجية شمال البلاد.

ويمكن أن نشــير في هذا الســياق إلى خمسة أسباب رئيسية، تســاعدنا على فهم خيار التصعيد المسلح لحسم أزمة التيغراي.

١- الطموح السياسي ومحاولة بناء قاعدة تأييد سياسي جديدة:

لقــد رأى أبي أحمد فــي جائحة كوفيــد١٩ وتأجيل الانتخابات العامة فرصة لكســب الدعم من جمهور جديد، لقد أمضى جزءاً كبيراً من حياته السياسية في تبني نضالات شــعب الأوروموـ بيد أنه منذ أن تولى منصب رئيس الوزراء تخلــى عن قوميته الإقليمية، واعتنق أجندة سياســية تؤكد هوية إثيوبيا الجامعة، اتضح ذلك بجلاء من خلال تشــكيل «حزب الازدهار»، بعد حل ثمانية أحزاب منظمة على أسس عرقية ودمجها في حزب واحد تحت قيادته.

كانــت تداعيات هــذا التحول هي فقــدان أبي أحمد الكثير من مؤيديه في أوروميــا، لدرجة أنه اعتقل خصومه من أبناء الأوروموــ واتهمهم بالإرهاب، ووجد أبي أحمد في الأمهرة قاعدة التأييد السياسي التي يبحث عنها، ولا سيما أنهم كانوا يناصبون الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي العداء. عندما بدأت الحرب في التيغراي؛ كانت الأمهرة هي أول من تقدّم الصفوف لاستعادة أراضيهم التي سيطرت عليها جبهة التيغراي غصباً- كما يزعمون.

٢- إشكالية النظام الفيدرالي:

تم تحديد المناطق العشــر في إثيوبيا التي يتألف منها الاتحاد على أســس لغوية وعرقية، وبقــدر ما يحظى هذا النظــام بمؤيدين فإن ثمة انتقادات عديدة تُوجَّه له، وخاصةً من قِبل أبنــاء النخب الحضرية، الذين يجادلون بأن النظام الحالي الذي يكرس العرقية هو ســبب الصراعات المميتة بين المجتمعات، وفي بعض الحالات، ربما أدى إلى عمليات قتــل جماعي. إلى جانب ذلك؛ فإن النظام الفيدرالي القائم على أســس عرقية قد يؤدي إلى تفكيك إثيوبيا، ويدفع بها إلى النموذج اليوغوسلافي. ويقف أبي أحمد وحزب الازدهار إلى جانب هذا المعســكر، الذي يؤمن بأهمية دعم ســلطة الدولة المركزية على حســاب الأقاليم. وفي المقابل؛ تنظر الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي ومؤيدو الفيدرالية العرقية إلى الأمر بشكلٍ مختلف، حيث إن النظام الحالي يدعم حق الأقاليــم في تقرير المصير، ويجنب البلاد مســاوئ هيمنة المركز على الأطراف[١].

٣- ميراث التسلطية التنموية:

كانــت الجبهة الشــعبية لتحرير تيغــراي تقود الائتــلاف الحاكم على مدى ٢٨ عاماً[٢]، وعلى الرغم من معــدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، والســلام النســبي الذي تحقق خلال هذه الفترة، فقد ارتكبت نخبة التيغــراي الحاكمة انتهاكات جســيمة لحقوق الإنســان، فقد تم إرســال الآلاف إلى السجون، كما تعرض الكثيرون للتعذيب والقتل خارج نطاق القانون. وعندما تولى أبي أحمد الســلطة ألقــى باللوم على الجبهة الشــعبية لتحرير التيغراي، حيث تم اعتقال العديد من قادتها بتهم الفســاد وإســاءة اســتخدام الســلطة، عندئذ شعر حزب التيغراي بالخطر، حيث قام بالانسحاب إلى قاعدته الانتخابية الإقليمية.

---

(١) Ethnic violence threatens Ethiopian federalism. (2020, September 17). Country Report: Ethiopia, NA. https://link.gale.com/apps/doc/A637097385/GIC?u=zayed&sid=GIC&xid=0c3eb76d

(٢) لفهم هذه الفترة الزمنية من تاريخ التحولات السياسية في إثيوبيا يمكن مراجعة:
de WAAL, A., 2018, “The Future of Ethiopia: Developmental State or Political Marketplace ?”, World Peace Foundation, https://sites./08/tufts.edu/reinventingpeace/files/2018 The-future-of-ethiopia-20180817.pdf and Clapham , Christopher (2018).The Ethiopian developmental state, Third World Quarterly, 1165-39:6, 1151

٤- مكاسب وخسائر السوق السياسي[١]:

كانت جبهة التيغراي- وخصوصاً في ظل زعامة ميليس زيناوي- تحاول تحقيق نموذج «الدولة التنموية»، فقد تبنت نوعاً من الاقتصاد المختلط الذي تحصل فيه الشركات التابعة للدولة والحزب على الحصة الأكبر في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. وجاء أبي أحمد وحزب الازدهار بنموذج تنموي مختلف في سياق الليبرالية الجديدة، لقد تم الإعلانُ عن خطة خصخصة ضخمة لبيع الشركات الرئيسية، مثل شركة الطيران الوطنية، وشركة الاتصالات، والسكك الحديدية، ومصانع السكر.

كما أقام أبي أحمد تحالفاً جديداً مع المؤسسات المالية الدولية، وطور من علاقاته الإقليمية، على أن التحدي الأكبر الذي واجهه رئيس الوزراء كان يتمثل في الاصطدام برؤية قيادة الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي، التي تعلي من القيم اليسارية التقدمية في صنع السياسة الاقتصادية، وقد أدى هذا التحول في وجهة البوصلة الاقتصادية إلى خسارة قادة التيغراي لمعظم المزايا التي كانوا يحصلون عليها على مرّ السنين.

٥- المتغير الديني:

ينتمي أبي أحمد إلى حركة المؤمنين «مولو ونجل» (الإنجيل الكامل)، وهي حركة أصولية خمسينية، تضم نحو ٤,٥ ملايين إثيوبي، وتكمن الإشكالية الكبرى في أن هذه العقيدة المسيحية تتجاوز المجال الخاص وتؤثر على رؤى وخيارات أبي أحمد السياسية.

يعتقد أبي أحمد أنه بعد تعرض إثيوبيا لهزة عنيفة أثناء الاضطرابات التي أتت به إلى السلطة؛ فإن السبيل الوحيد للخلاص هو نوع من الثورة الأخلاقية، وصاغ مفهوم «مديمر»، الذي يعني الاتحاد أو التآزر، حيث ستتجاوز البلاد انقساماتها، العرقية بشكل أساسي، من خلال التلاقي تدريجياً حول مجموعة مشتركة من القيم الأخلاقية، مثل: الحب، والتسامح، والمصالحة، إلخ. إثيوبيا- من وجهة نظره- تحتاج أولاً وقبل كل شيء إلى ثورة روحية، وتغيير في طريقة التفكير.

لا يمكن فهم سياسات أبي أحمد من خلال العودة إلى الهياكل المؤسسية الراسخة أو السوابق التاريخية؛ لأن الأمر ببساطه يتوقف على رؤيته الدينية، يقول في ذلك: «إن الحقيقة معنا، لن يوقفنا أحد... لأننا نعمل على التمسك بالحقيقة، سيساعدنا إلى إثيوبيا». وبحسب المصادر المقربة منه؛ فإنه يعتقد أن الله اختاره ليكون الرجل الوحيد القادر على إنقاذ إثيوبيا، وأنه سيفوز بشرط أن تكون رؤيته موجهة من الله[٢].

ثالثا: حرب التيغراي وقضايا الأمن والاستقرار في القرن الإفريقي:

لا شك في أن فكرة الصعود الإثيوبي، وقيام حكومة رئيس الوزراء أبي أحمد باتخاذ قرار ملء سد النهضة في يوليو ٢٠٢٠م دون التوصل لاتفاق، أفضى إلى تصاعد حدة التوترات مع كلٍّ من مصر والسودان نتيجة تغير قواعد الهيمنة المائية. أعادت هذه التطورات تركيز الانتباه مرّة أخرى في منطقة القرن الإفريقي وحوض البحر الأحمر الأوسع نطاقاً، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية بالغة، لقد أصبحت خلال العقد الماضي نقطة جذب للقوى الإقليمية والعالمية، بما في ذلك دول الخليج والصين وتركيا والولايات المتحدة،

(١) يقدم «أليكس دي وال» مفهوم «السوق السياسي» لوصف كيفية إدارة قادة دول القرن الإفريقي لحكوماتهم، وإدارة أعمالهم، وخوض حروبهم، وفي بعض الأحيان، تحقيق السلام. يوضح دي وال كيف يعمل القادة من خلال تبني نموذج للأعمال، حيث يوفرون الأموال لميزانياتهم السياسية التي يستخدمونها لتأمين الولاءات المؤقتة لضباط الجيش وقادة الميليشيات ورؤساء القبائل ومسؤولي الأحزاب. وبالطبع يؤدي هذا السوق السياسي إلى تآكل مؤسسات الحكومة وعكس مسار بناء الدولة، ويتغذى في جزء كبير منه على صادرات النفط وصناديق المعونة والمساعدات العسكرية الغربية لمكافحة الإرهاب وحفظ السلام. انظر: De Waal, A. (2017). The real politics of the Horn of Africa: Money, war and the business of power. Cambridge: Polity Press.

(٢) René Lefort, Abiy Ahmed's aim to 'Pentecostalize Ethiopian politics', Africa Report, 29 December 2020 https://www.theafricareport.com/56718/abiy-ahmeds-aim-to-pentecostalize-ethiopian-politics/ accessed on 22 January 2021.

حيث قامت هذه الدول باستثمار مليارات الدولارات في الموانئ والمطارات والسكك الحديدية والزراعة والتعليم، كما أنها أدت في الوقت نفسه إلى زيادة حدة التنافس الدولي في منطقة تعاني من انقسامات عميقة وطويلة الأمد. ولعل السؤال المطروح هنا يتعلق بتأثير النزاع العسكري في إقليم التيغراي على استقرار وأمن القرن الإفريقي.

١- العلاقات الإثيوبية الإريترية:

على الرغم من تمكّن قوات الجيش الإثيوبي من إحراز تقدم سريع في الاستيلاء على المدن الرئيسية في منطقة تيغراي، بما في ذلك العاصمة (مقلي)، فإن ذلك يُعزى على الأرجح إلى الانسحابات الاستراتيجية من قِبل قوات الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، ولعل ذلك يتفق مع تاريخ أبناء التيغراي الطويل في حرب العصابات. وفي حالة عدم وجود تسويات تفاوضية بين طرفَي الصراع؛ فمن المحتمل أن تتطور الحرب في تيغراي إلى تمردٍ بدرجات متفاوتة، قد يمتد أثره إلى ما وراء حدود تيغراي. في الوقت نفسه؛ فإن الحرب في تيغراي، حتى لو كانت محصورةً في معقل التيغراي في الجبال الريفية، سوف تظل محط اهتمام القوى الخارجية بسبب تكلفتها الإنسانية الباهظة.

وهذا هو الحال بالفعل مع إريتريا، التي نشرت قواتها داخل حدود إثيوبيا لمساعدة الجيش الإثيوبي في حربه ضد الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. لقد تحالفت إريتريا مع حكومة رئيس الوزراء أبي أحمد، بعد توقيع اتفاقية سلام بين البلدين في عام ٢٠١٨م، وهو ما أنهى الصراع الحدودي الطويل بينهما.

من المرجح أن تساعد حرب التيغراي على تحقيق حلم أبي أحمد الكبير بإعادة تأسيس الدولة الإمبراطورية القديمة في إثيوبيا، قد لا تكون هذه الفكرة بعيدة المنال كما قد تبدو، حيث إن تحقيق نوع من الاتحاد مع إريتريا يسمح لإثيوبيا بالتخلص من عقدة الهضبة الحبيسة، وأن يكون لها شواطئ على البحر.

لقد كان الهدف من صراع تيغراي هو تخليص الرئيس أسياس أفورقي من أعدائه التيغرانيين. على أن المشكلة الكبرى تظل في إمكانية أن يتحول هذا الصراع إلى حرب عصابات تؤثر على استقرار أي من الحكومتين في أديس أبابا أو أسمرة، أو كليهما[١].

٢- النزاع الحدودي السوداني الإثيوبي:

أعادت حرب التيغراي أزمة إقليم الفشقة السوداني إلى قلب التفاعلات الإقليمية في منطقة القرن الإفريقي، وهو ما يهدد بإشعال فتيل توتر حدودي بين السودان وإثيوبيا.

لقد طالبت الحكومة الإثيوبية بسحب القوات السودانية من المناطق الحدودية- التي يبلغ طولها ٧٤٤ كيلومتراً- قبل استئناف المحادثات الثنائية لترسيم الحدود المشتركة، وعلى الرغم من عدم الإشارة في التصريحات الإثيوبية إلى الحلول العسكرية؛ فإن أديس أبابا أكدت أنها لا تزال تحتفظ بالحق في الدفاع عن سيادتها عندما تتعرض للتهديد من قِبل قوة خارجية.

ولا شك بأن الاشتباكات المسلحة على طول الحدود بين السودان وإثيوبيا، منذ نهاية عام ٢٠٢٠م، تمثل أحدث تطور في تاريخ التنافس الإقليمي بين البلدين منذ عدة عقود، تُعرف المنطقة المتنازع عليها بالفشقة، حيث يلتقي شمال غرب منطقة أمهرة الإثيوبية بولاية القضارف في السودان[٢]، اعترفت إثيوبيا بالسيادة السودانية على منطقة الفشقة الزراعية، لكنها لم تتخذ خطوات عملية لترسيم الحدود، مما سمح للمزارعين الإثيوبيين بزراعة المنطقة وتوفير الحماية لهم. وقد ظل ترسيم خط الحدود محل خلاف بين البلدين بسبب الادعاءات والادعاءات المضادة من الجانبين، بدأ هذا مباشرة بعد استقلال السودان

---

(١) Plaut. Martin (2021). Eritrea in the Tigray war: What we know and why it might backfire, African Arguments https://africanarguments.org/2021/01/eritrea-in-the-tigray-war-what-we-know-and-why-it-might-backfire/ Accessed January 23, 2021.

(٢) انظر في ذلك الدراسة المهمة:
Nur, Taha Hassan (1971) The Sudan-Ethiopia boundary: a study in political geography, Durham theses,
Durham University. Available at Durham E-Theses Online: http://etheses.dur.ac.uk/7922/

في عام ١٩٥٦م، وكان مرتبكاً ومعقداً بسبب المشكلات السياسية التي واجهها البلدان منذ الستينيات- حركة أنيانيا في السودان، وحركة الاستقلال الإريترية في إثيوبيا.

في السنوات الستين الماضية؛ تم عقد العديد من الاجتماعات الدبلوماسية رفيعة المستوى و«تبادل الملاحظات» بين البلدين لمعالجة المشكلة. طوال هذه الفترة؛ أكد السودان إلى حدٍّ كبير أن خط الترسيم الاستعماري- الذي رسمه الضابط البريطاني الرائد تشارلز جوين في عام ١٩٠٣م بناءً على معاهدة ١٩٠٢م- يجب أن يشكل الحدود الفاصلة بين البلدين. من ناحيةٍ أخرى؛ ادعت إثيوبيا دائماً أن خط الحدود الذي رسمه الرائد جوين غير مقبول؛ على أساس أن الترسيم تم من جانب واحد (بريطانيا) دون تمثيل إثيوبيا، في انتهاكٍ للمادة الثانية من المعاهدة.

تم الحفاظ على الوضع الراهن إلى حدٍّ كبير؛ على الرغم من عقد كلٍّ من إثيوبيا والسودان عدة اجتماعات دبلوماسية تعود إلى منتصف الستينيات لمعالجة مشكلة الحدود. وفي عام ١٩٧٢م، بعد زيارة الإمبراطور هيلا سيلاسي إلى السودان للتوسط في الصراع بين الشمال والجنوب، تم التوصل بالفعل إلى توصيات محددة حول كيفية المضي قُدماً لترسيم الحدود، ولكن لسوء الحظ؛ عطلت أحداث ثورة ١٩٧٤م في إثيوبيا تلك الجهود، وبقيت المشكلة دون حل.

في عام ٢٠٠٧م؛ دخلت الحكومة الإثيوبية في اتفاق سري مع السودان لإجراء تعديلات على الحدود. وفي عام ٢٠١٣م؛ وقع رئيس الوزراء هايلي مريام ديسالين على اتفاقية أخرى لتعيين علامات الحدود على الأرض. وفي ديسمبر ٢٠٢٠م؛ انتشر الجيش السوداني في منطقة الحدود مع إثيوبيا لفرض السيادة على أراضيه وتأمين المناطق الزراعية الخصبة في الفشقة[١].

وهكذا؛ كانت هذه الأرض المغتصبة، التي تسيطر عليها الميليشيات الإثيوبية لأكثر من ٢٥ عاماً، مصدر احتكاك طويل الأمد بين الخرطوم وأديس أبابا.

٣- إضعاف دور الاتحاد الإفريقي:

لقد دعت عدة حكومات أجنبية، بما في ذلك الولايات المتحدة، إلى وقف فوري للأعمال العدائية والحوار لحل النزاع في التيغراي، كما أصدر المجلس المشترك بين الأديان في إثيوبيا دعوة مماثلة، على أن حكومة أبي أحمد رفضت قبول الجهود الدولية للوساطة بين الجانبين، وهو الأمر الذي وضع الاتحاد الإفريقي، الذي تستضيف إثيوبيا مقره في أديس أبابا، في موقف صعبٍ لا يُحسد عليه.

ومع ذلك؛ قام رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا، بوصفه رئيساً للاتحاد الإفريقي، بتعيين ثلاثة زعماء أفارقة سابقين- إيلين جونسون سيرليف من ليبيريا، وجواكيم تشيسانو من موزمبيق، وكجاليما موثلانتي من جنوب إفريقيا- كمبعوثين له مفوضين للتوسط لإنهاء الصراع. وقد أعرب مسؤولون من الأمم المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة عن دعمهم لمبادرة الاتحاد الإفريقي، بيد أن أبي أحمد أصر على رفض التفاوض مع الجبهة الشعبية لتحرير التيغراي، ووصف الأعمال العسكرية بأنها مهمة داخلية لإنفاذ القانون.

لقد كان إخفاق الاتحاد الإفريقي في أزمة تيغراي بمثابة تقويض لدوره في صنع السلام، إذ بات واضحاً أن فعاليته تقتصر على الدول الصغيرة أو الفاشلة، بينما يمارس تأثيراً محدوداً للغاية على الدول الإفريقية الكبرى.

٤- سد النهضة وتحدي الهيمنة المائية:

في مقابلةٍ له مع «أليكس دي وال»؛ يقول رئيس الوزراء الإثيوبي الراحل ميليس زيناوي: «نحن بحاجةٍ إلى النظر إلى ما هو أبعد من قضايانا المباشرة، مثل إريتريا والصومال ومشاكل السودان بدولتيه، هذه قضايا يمكننا التعامل معها على الرغم من تكلفتها المرتفعة أحياناً، نحن نواجه خصمين استراتيجيين، أولهما هو مصر بسبب طموحها للهيمنة على

(١) Oxford Analytica (2021), «Sudan border dispute may complicate Ethiopian politics», Expert Briefings. https://doi.org/10.1108/OXAN-DB258682

المنطقة»[١].

ولعــل ذلك يعكس نظرة الفكر الاســتراتيجي لمصر باعتبارهــا أحد مصادر تحدي الأمــن القومي الإثيوبي، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة التحكم في موارد نهر النيل.

عندمــا أعلنت إثيوبيــا بإرادتها المنفــردة عن بدء المرحلة الأولى من ملء خزان سد النهضة الإثيوبي الكبير واكتمالها فــي ٢١ يوليو ٢٠٢٠م، على الرغم من اعتراض كلٍّ من السودان ومصر، أصبح السد أمراً واقعاً، ولا شك بأن هذا الســد العملاق، الذي تبلغ تكلفته ٤,٨ مليارات دولار، ســوف يجعل إثيوبيا مركــزاً إقليمياً لإنتاج الطاقة الكهرومائيــة، وهو ما يعني تغيير موازين القوة في منطقة القرن الإفريقي وحوض النيل.

لقد اســتطاعت مصــر على مدى عقــود طويلة أن تصبــح القوة المائية المهيمنة فــي منطقة حوض النيل، حيث امتلكت قوة النقض وفقاً لمبدأ «الإخطار المســبق» فــي مواجهة إثيوبيا ودول حوض النيــل الأخرى، وهو ما حافظ على بقاء الأوضاع على ما هي عليه، ولم تجرؤ أي دولة نيلية بما في ذلك إثيوبيــا- كما يقول ووتربري- أن تدخــل في مواجهة مع مصر، وخصوصــاً إذا تعلق الأمر بأمن مصر المائي[٢].

غير أنــه منذ أعوام التســعينيات؛ ظهر نمطٌ جديد من الهيمنة المضادة في وادي النيل، حيث تآكلت أســس التوافق بين القوى غير المهيمنة ومصر بحســبانها القوة المهيمنــة في حوض النيل، وعوضــاً عن ذلك فقد بدأت أســس نظام جديد في التشــكل والظهور. ولا شك بأن اســتمرار الصراع في التيغراي ســوف يضعف الموقف التفاوضي لإثيوبيا.

لقــد حاولت مصر زيادة وجودهــا في منطقة القرن الإفريقي، من خلال تعزيــز علاقاتها بإقليم صوماليلاند وغيرها مــن مناطق القــرن الإفريقي، لاحتــواء النفوذ الإثيوبي المتصاعد هناك. ومع ذلك؛ فإن حالة الاستقرار النسبي، أو عدم وجود حالة من حرب العصابات الممتدة فــي إقليم التيغراي، قد تدفع إلى مزيدٍ من التشــدد في الموقــف الإثيوبي، الذي أعلن عن البــدء في ملء خزان السد في يوليو ٢٠٢١م، سواء باتفاقٍ أو دون اتفاق.

٥- مستقبل التعاون في القرن الإفريقي:

في يناير ٢٠٢٠م؛ اقترحت إريتريا وإثيوبيا والصومال تشــكيل كتلة إقليمية جديدة، يشــار إليها أحياناً باســم «تعاون القــرن الإفريقي». ويبــدو أن الاهتمام الحقيقي بمعالجــة التحديات الأمنية في القرن الإفريقي بشــكل مستقل، وكذلك المخاوف المحلية، هي الدوافع الأساسية للقادة في الــدول الثلاث. ومع ذلك؛ فــإن اقتراح الكتلة الجديدة ينطوي على مخاطر استبعاد المزيد من الشركاء في المنطقة، وتقويض الجهود الأمنية للمنظمات الإقليمية الأخرى، وأهمها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والاتحــاد الإفريقي، والقوة الاحتياطية لشــرق إفريقيا.

ومع ذلك؛ فإن اســتمرار صراع التيغراي، إلى جانب التأثير المدمر المحتمل لجائحة كوفيد١٩ على السياسة والاقتصاد، ســوف يؤثر على اســتقرار وأمــن المنطقة التي تعانــي من عمليات التحول المضطرب (الســودان، والصومال، وإثيوبيا)، مع إمكانية تزايد مخاطر الحركات الجهاديــة العنيفة العابرة للحدود. ولعل ذلك كله يفســح المجال لأن تظل المنطقة ســاحة مفتوحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية الكبرى.

من المرجح؛ أن يفضي انكفــاء إثيوبيا على الداخل لمواجهة التحديــات الأمنية، المرتبطــة بعملية الانتقال السياســي وأعمال العنــف العرقية، إلى إعــادة صياغة

---

(١) De Waal, Alex (2018). The Future of Ethiopia: Developmental State or Political Marketplace? World Peace Foundation, p.8.

(٢) Waterbury J. (2002). The Nile Basin. National Determinants of Collective Action. London, UK: Yale University Press. p.167 and Hassan, Hamdy. (2011). The Nile River and Egyptian Foreign Policy Interest, In Korwa Adar and Nicasius Check (Eds.), Cooperative Diplomacy, Regional Stability and National Interest: The Nile River and Pretoria, South .(152-Riparian States (pp. 131 .Africa: Africa Institute of South Africa

خريطــة التحالفات الإقليمية فــي المنطقة، بما في ذلك تحالف تعاون القرن الإفريقي.

الخاتمة: مسارات المستقبل:

مــن المرجح أن تتأثر السياســة الخارجية لإثيوبيا، ورؤيتها لإعادة الصياغة الاســتراتيجية للإقليم، بســبب الحرب المستمرة في تيغراي.

وإذا اعتمدنــا على الدروس التاريخيــة؛ لوجدنا أن الجبهة الشــعبية لتحرير تيغراي تمتلك المعرفة والذاكرة المؤسســية التي تمكنها من اســتقطاب القوى الداخلية والخارجية المتنافســة. وعليه؛ ســوف تجد حكومة أبي أحمد أنها بحاجةٍ إلى المزيد من المســاعدات الخارجية لمواجهــة التحديات التي يفرضها الصراع المســلح في التيغــراي.. وطبقاً للمثــل القائل بــأن «الممول يفرض الشــروط»؛ فهذا يعني أن تلقي هذه المســاعدات، سواء كانت عســكرية أو مالية، سيفرض مزيداً من القيود على حركة إثيوبيا في محيطها الإقليمي.

ويبدو أن السؤال الحاســم بالنسبة لمستقبل إثيوبيا هو: هل يســعى أبي أحمد إلى تبني نظام أكثر تســلطية من خلال دعم ســلطة المركز، أو أنه ســوف يسعى إلى تبني تسوية شاملة تفاوضية مع النخب الحاكمة في أقاليم إثيوبيا العشرة؟ وعليه؛ يمكن الحديث عن مسارَين واقعيين لمســتقبل إثيوبيا، ويتوقفان بشــكلٍ أساسي على الإرادة السياســية لأبي أحمد، ومدى اســتعداده لتقديم تنازلات سياسية.

سيناريو المسار الأول: الحوار الوطني الشامل:

لقد أدت سياســة العصا الغليظــة التي انتهجها أبي أحمد في إقليــم التيغراي إلى خســارته جانباً مهماً من الدعــم الدولي منــذ حصوله على جائزة نوبل للســلام في عــام ٢٠١٩م. لذلك؛ من مصلحة أبي أحمد توســيع قاعدته السياسية؛ من خلال السعي إلى تسوية تفاوضية مع الفصائل الإثنية الإقليميــة المتباينة التي تهيمن على السياسة الإثيوبية. إن تحديد موعد الانتخابات المؤجلة، لتجري فــي ٥ يونيو ٢٠٢١م، يعني ضــرورة التوصل إلى شكلٍ من أشكال التسوية مع جماعات المعارضة قبل هذه الانتخابات.

وإذا لم يكن الأمر كذلك؛ فقد ينفجر الوضع المتأزم على الأرجــح، ويتحول إلى احتجاجاتٍ جماهيرية وأعمال عنف.

سيناريو المسار الثاني: تكريس نمط التسلطية السياسية:

يمكــن لأبي أحمــد، مدعوماً بانتصــارٍ رمزي في تيغــراي، وبدعم من حلفائه الأمهرا، أن يتجاهل الضرورة المتزايدة لتقديم تنازلات، وبدلاً من ذلك يشــدد قبضته الاســتبدادية على الأمة، مما يدفع إلى المضي قدماً في أجندة المركزية السياسية، عندئذ يحاول أبي أحمد تحقيق رؤيته الخاصة بالهويــة الإثيوبية الجامعة من خلال زيادة ســلطة المركز، وهو ما يعني استنساخ نظام الديكتاتورية العسكرية في مرحلة ما بعد ١٩٧٤م.

قد يكون لذلك الخيار آثار مدمرة على إثيوبيا، حيث تعتمد الســلطة السياســية على درجة معيّنة من الحكم الذاتــي الإقليمي والتوافق، وكلما طال تأخر الحوار زادت احتمالات العنف وعدم الاســتقرار في إثيوبيا، ولا شــك بأن حجم إثيوبيا ومكانتها الإقليمية يعني تجاوز تداعيات عدم الاستقرار الداخلي خطوط الحدود الوطنية لتؤثر في محيطها الإقليمي.

لقــد كان لتداعيــات العنف والنــزوح الجماعي في حرب تيغراي بالفعل عواقب إقليمية كبيرة، حيث أرســلت إريتريــا قوات إلى تيغراي لدعــم إثيوبيا، وقامت الجبهة الشــعبية لتحرير تيغراي بقصف أسمرة بالصواريخ، كما فرّ عشــرات الآلاف من اللاجئين إلى السودان، مما خلق ظروفاً أســهمت فــي تصاعد حدة التوتــرات على طول الحدود السودانية الإثيوبية.

ومن جهــة أخرى؛ يمكن أن يؤدي انســحاب القوات الإثيوبيــة في الصومال إلى خلق فراغ أمني، وهو ما يزيد من مخاطر تنامي قوة حركة الشباب المجاهدين.

وعليــه؛ فإن هذا المســار لا يعني تهديد اســتقرار إثيوبيا فحســب؛ بل قد يدفع بمنطقة القرن الإفريقي إلى حالةٍ خطيرة من الفوضى وغياب الأمن ■